ملف العدد: اتفاقية مكة للدفاع المشترك

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

السعر: 30 ليرة سورية جديدة

أسبوعية – سياسية – ثقافية | www.ninarpress.net | العدد 48 الأحد 27 أيلول 2026 | 12 صفحة

حدود التكامل الاقتصادي وفق اتفاقية مكة

من باب المندب إلى دمشق.. شرق أوسط يعيد تشكيل تحالفاته

4

التحالف السعودي الباكستاني التركي وإعادة رسم معادلة القوة في المنطقة

8

عوامل ثبات تحالف مكة: بين التضامن الإسلامي وحسابات المصلحة

الافتتاحية

تحالف مكّة الثلاثي.. ميزان قوى شرق أوسطي جديد

أسامة آغي

في السابع من شهر آب 2026 تمّ توقيع التحالف الإسلامي الثلاثي في المملكة العربية السعودية بين باكستان وتركيا والسعودية. هذا التحالف جمع بين ثلاث دول هامة باكستان النووية وتركيا القوة الثانية في حلف شمال الأطلسي والسعودية ذات الاقتصاد العملاق.

التحالف الثلاثي هو تحالف بين القوى العسكرية لهذه الدول، وهو تحالف دفاعي تضامني مهمته منع العدوان على أي دولة من دوله الثلاث، وهذا يفرض تقديم الدعم العسكري للدولة العضو فيه التي تتعرض لعدوان خارجي عليها.

التحالف الثلاثي بين الدول الإسلامية الثلاث يعني تشكيل بؤرة قوة جاذبة لدول إسلامية أخرى، ويعني تعديلاً صريحاً في توازن القوى في الشرق الأوسط، والذي بقيت فيه إسرائيل مهيمنة عليه عسكرياً، وتعمل وفق ذلك على منع وجود محيط بها يقدر على تحجيم قوتها وتدخلاتها.

التحالف الثلاثي دافعه المباشر هو ما فعلته الدولة العبرية بحربها على غزة وتدمير القطاع، وهذه كانت خطوة كبرى باتجاه تدخلات لاحقة في لبنان وسوريا ثم تركيا ودول الخليج، هذه استراتيجية رسمها اليمين الإسرائيلي المتطرف، وهي استراتيجية خطيرة تهدّد البلاد العربية والإسلامية، وتمنع امتلاكها للقوة العسكرية الدفاعية، ما يجعلها جزر محميات تخضع للهيمنة الصهيونية.

إن أول نتائج إيجابية لهذا التحالف ظهرت بدعم السعودية من هجمات الحوثيين ذراع إيران في اليمن، وهذا يعني منع إيران بصيغتها الشيعية الحالية التي ترتكز على تصدير الخمينية من العودة إلى الهيمنة على العالم العربي لبناء إمبراطورية فارسية.

والتحالف الثلاثي سيشكل جدار صدٍ بوجه مشروع إسرائيل الصهيونية، بأن تلعب دور قاطرة المنطقة على حساب شعوبها، تمهيداً للانقضاض لاحقاً على تركيا وأوربا، وهذا يعني سيطرة الصهيونية العالمية على قلب العالم القديم واقتصاده.

إن التحالف الثلاثي يجب أن يشكّل مظلة حماية لسوريا الجديدة، التي تتعرض لتدخلات إسرائيلية في سيادتها على أرضها، هذه الخطوة إن تمّت ستحجّم مشروع الغطرسة والهيمنة الإسرائيلية وتنهي أحلام اليمين الصهيوني.

إن تركيا التي تربطها بسوريا علاقات متينة بعد تحررها من نظام الإبادة الأسدي معنية بتحقيق هذه المظلة، لأن تفكك سوريا أو غزوها إسرائيلياً يعني وصول الخطر الإسرائيلي إلى حدودها وتهديد أمنها القومي وإجهاض تطورها التقني والاقتصادي العظيم الذي وصلت إليه الدولة التركية.

السوريون ينتظرون مثل هذه الخطوة.. فهل ستحدث قريباً؟

عوامل ثبات تحالف مكة: بين التضامن الإسلامي وحسابات المصلحة

مرعي الرمضان

> السعودية تريد توسيع خياراتها الأمنية في إقليم مضطرب، وتركيا تعمل على تعزيز حضورها الإقليمي، فيما ترتبط باكستان بعلاقات استراتيجية قديمة مع الرياض.

لماذا اجتمعت السعودية وتركيا وباكستان الآن؟ والسؤال الأصعب: ماذا سيبقيها معاً إذا بدأت حساباتها الأمنية والسياسية في التباعد؟

لا يبدو أن الاتفاق نتاج «عدو مشترك» بالمعنى المباشر. الدول الثلاث تتحرك في بيئة أمنية تغيرت كثيراً خلال الأشهر الأخيرة، بعد الحرب مع إيران وتصاعد التوترات الإسرائيلية والإقليمية، وما رافق ذلك من إعادة نظر في ترتيبات الأمن التقليدية. ومع ذلك، تؤكد باكستان أن الاتفاق دفاعي وغير موجّه ضد دولة بعينها. ومن المهم التمييز هنا بين الظروف التي دفعت إلى الاتفاق وبين الجهة التي يُفترض أن يستهدفها.

الهوية الإسلامية المشتركة تمنح الاتفاق وزناً سياسياً ورمزياً واضحاً، لكنها لا تكفي وحدها لضمان استمراره. وراء الطاولة ثلاث حسابات مختلفة. السعودية تريد توسيع خياراتها الأمنية في إقليم مضطرب، وتركيا تعمل على تعزيز حضورها الإقليمي والاستفادة من قدراتها الدفاعية والصناعية، فيما ترتبط باكستان بعلاقات استراتيجية قديمة مع الرياض وبمصالح مباشرة في الخليج. ما يجمع هذه الحسابات هو الرغبة في توسيع هامش الحركة، لا التطابق الكامل بينها.

وتظهر قيمة الشراكة أيضاً في اختلاف قدرات أطرافها. السعودية تملك الثقل المالي والجغرافي وموقعها في الخليج، وتركيا قاعدة دفاعية وصناعية آخذة في الاتساع، بينما تضيف باكستان خبرة عسكرية ووزناً استراتيجياً مختلفاً. هذا التنوع يمنح الاتفاق مساحة للمناورة، لكنه يترك سؤالاً عملياً حول توزيع الأدوار عندما تتباين تقديرات الدول الثلاث للتهديد.

التحول الأهم يجري في الجانب المؤسسي. ففي 31 أغسطس اجتمعت اللجنة الاستراتيجية والسياسية والدفاعية للمرة الأولى، واتُّفق على إنشاء أمانة عامة في السعودية، إلى جانب تطوير التعاون في الصناعات الدفاعية والتكنولوجيا والإنتاج المشترك. وفي تقديري، هذه الخطوة أهم من كثير من العبارات السياسية التي رافقت التوقيع، لأنها تنقل الاتفاق تدريجياً من مستوى الإعلان إلى بناء آليات دائمة.

لكن المؤسسة ستواجه اختبارها الحقيقي عندما تقع أزمة لا يكفي معها إصدار بيان. الاتفاق يعتبر الهجوم المسلح على أي دولة عضواً هجوماً على الدول الثلاث، غير أن ذلك يترك أسئلة عملية مفتوحة: من يحدد مستوى التهديد؟ ما نوع الاستجابة؟ ومن يقررها؟ ومع الهجمات الأخيرة على السعودية، انتقلت هذه الأسئلة من النقاش النظري إلى مستوى الاستعداد المعلن، من دون أن تصل بعد إلى تفعيل رسمي لآلية الدفاع الجماعي. فقد أعلنت تركيا استعدادها لتلبية احتياجات عسكرية سعودية، خصوصاً التقنية، فيما أكدت باكستان التزامها بالاتفاق، مع إبقاء تفاصيل متى وكيف وأين وبأي قوة سيتم التحرك ضمن نطاق السرية التشغيلية.

وهذا يضع الاتفاق أمام معادلة دقيقة. فهو لا يلغي علاقات الدول الثلاث مع القوى الدولية الأخرى، ويمنحها مساحة أوسع للمناورة في ظل الاستقطاب المتزايد بين القوى الكبرى.

السعودية وتركيا وباكستان ليست في الموقع نفسه من علاقاتها مع واشنطن أو بكين أو موسكو، ولذلك يبدو الاتفاق أقرب إلى تنويع الخيارات الأمنية منه إلى تشكيل معسكر جديد.

لكن خرائط الأمن نفسها مختلفة. أمن الخليج في قلب الحسابات السعودية، بينما تنظر باكستان إلى جنوب آسيا من موقع مختلف، وتتعامل تركيا مع ملفات تمتد من الناتو إلى سوريا والعراق وإيران. ولهذا فإن التباين بين الحلفاء سيكون أمراً طبيعياً؛ التحدي الحقيقي يبدأ عندما يصبح هذا التباين عائقاً أمام اتخاذ قرار مشترك في لحظة حرجة.

أما في إسرائيل، فقد وصف مسؤول إسرائيلي رفيع، بحسب تقرير لـ«Ynet»، الاتفاق بأنه تحالف موجّه ضد إسرائيل. هذه القراءة لا تكفي وحدها لتحديد وظيفة الاتفاق أو أهدافه، لكنها تكشف أن الترتيب الجديد بدأ يُقرأ في المنطقة باعتباره عاملاً يمكن أن يؤثر في حسابات الأمن الإقليمي.

لا يزال من المبكر الحكم على ثبات «تحالف مكة». الاتفاق وُقّع في أغسطس، وبدأت مؤسساته في التشكل، بينما جاءت الهجمات الأخيرة على السعودية لتضعه أمام اختبار عملي جدي، وإن لم تؤد حتى الآن إلى تفعيل معلن لآلية الدفاع الجماعي. وما سيحدد مستقبله هو قدرة الدول الثلاث على التوفيق بين مصالحها عندما تتباعد، وعلى تحويل الالتزام السياسي إلى آلية يمكن استخدامها عندما تصبح القرارات مكلفة.

ليس في لحظة التوقيع، بل في المسافة بين التعهد والقرار، وبين القرار والقدرة على التنفيذ.

تحالف تركي سعودي باكستاني قابل للزيادة.. فماذا عنه؟

أنس الحراكي

نعم لقد تم التحالف فعلاً، وحدث كما تمنينا وتوقعنا، وكنّا نحن العرب نتمنى ذلك لإنشاء رادع أمام التمدد الإيراني والتغول والغطرسة الإسرائيلية، ولكي يصبح التحالف رقماً صعباً ومنيعاً، لكن لماذا وكيف توقعنا حدوث ذلك؟ إن ذلك لعدة أسباب وسيتضمن الإشارة إليها ما سوف نقوله بخصوص هذا التحالف:

لقد اندلعت الحرب في أوكرانيا فتسببت فوراً بنسف التوافق الدولي وأنهت التوليفة أو البرمجة التي كانت تحكم سيرورة النظام الدولي، فقد كان هناك تفاهم وتوظيف وتخادم وتقاسم للمصالح بنسب تساوي نسبب القوة والنفوذ، فانقلب الأمر إلى تصادم وتزاحم وانزياحات واستقطاب ومناورات ومحاولات لتغيير التوازنات فجاء الرد الأمريكي - والأمريكان هم الطرف واللاعب الأقوى الذي يمتلك أوسع الخيارات وأقوى الأوراق والأدوات لصناعة القرار - فقرر الأمريكان مايلي:

1. ضرب وإضعاف وتحجيم إيران الملالي وتقليم أظافرها وتقليص حلفائها وذلك لسبب أساسي وهو حرمان روسيا من مشروع حليف، وإيران يمكن أن تساعد روسيا في حرب أوكرانيا كما أنها قريبة من الشرق الأوسط والخليج العربي فتم إضعاف إيران وتحجيمها فعلاً.
2. وبسبب هذه الحرب اضطر الأمريكان إلى التقارب مع تركيا ومزاحمة روسيا في التحالف والتعاون معها.
3. هذه الحرب، حرب عالمية - وإن لم تصل بعد إلى درجة غير التقليدية - وهي بالأصل ضد الصين مع روسيا - ولو أن هذا حتى الآن بشكل غير مباشر - والحرب ضد الصين تتمثل ويتم اختصارها بالعمل على تحجيمها اقتصادياً وذلك بعرقلة تجارتها وكبح انفتاحها وعرقلة تواصلها وطرقها مع عديد من الدول وخاصة دول القارة الأوربية وأيضاً دول غرب آسيا وكذلك وشمال وغرب أفريقيا، وهذا الهدف الأمريكي الكبير يتطلب في منطقة الشرق الأوسط ضبط وتيرة وطاقة الطرق التجارية بين آسيا وأوروبا التي تخدم وتفيد الصين، وقد تصادف هذا وتعارض مع مخطط وتوجه إسرائيلي بتأسيس وفتح هذا الطريق من خلال إسرائيل وتحت سيطرتها وفق مصالحها اللامحدودة واللامنضبطة.

والآن، بعد كل هذه الأحداث والمتغيرات المتشعبة فإن من جملة ما حدث هو مبادرة تركيا إلى إنشاء تحالف مع دول أخرى، وبالطبع فإن أفضل الخيارات وأقربها إلى الواقعية وأصلحها وأكثرها قبولاً للتطبيق هي الدول العربية والإسلامية، ومصالح هذه الدول ورؤيتها تدفع إلى تأسيس تكتّل أو تحالف، ذلك لأن الصراع الدولي له بالضرورة تداعياته الإقليمية، ولأن إنهاء إيران وإلغاء أدوارها سيُحدث في نظر اللاعبين فراغاً، وقد حدث خلل في التوازنات الإقليمية وضع المنطقة أمام خيارين: فإما سوف يتم استغلاله من جانب طرف قوي وفرض واقع لا يقلّ سوءاً وإمّا سيبادر الأمريكان إلى إعادة رسم الخرائط وهندسة توازن القوى، وكل ذلك يعارض ويعادي مصالح هذه الدول، ولذلك بادر الأتراك بالتواصل والحوار والتفاهم مع المملكة العربية السعودية ثم تم انضمام الباكستان وبهذا فقد حصل تحالف وتكافل بين القوة العسكرية والصناعية والتقنية التركية وبين قوة الاقتصاد ورأس المال السعودي مع السلاح النووي الباكستاني إضافة إلى القوة البشرية للدول الثلاث.

ويجب الإشارة والتأكيد بأن هذا التحالف ترتاح له أمريكا وتشجعه أو بالطبع لا تمانعه وتعيقه، ولقد أطلنا المقدمة بما أسلفنا قوله لكي نشرح دوافع ومبررات الأمريكان للتدليل على تشجيعهم للتحالف حيث تركيا هي بوابة أوروبا والجسر بينها وبين آسيا والصين والباكستان هي في قلب آسيا ومتاخمة للصين والهند ومركز ثقل للتوازنات والتموضعات المحتملة لصالح أقطاب دولية مناوئة، والسعودية هي مركز ثقل الدول العربية النفطية، وللدول الثلاث مواقعها الجغرافية الحساسة والهامة، ولذلك فإننا نتوقع أن يتمدد التحالف ليشمل مصر وسيكون ذلك بدعم أمريكي لأن مصر تتحكم بقناة السويس ومن الممكن أن تكون نداً لإسرائيل.

وقد أصبح تحجيم إسرائيل أو ضبطها هو مطلب لدول التحالف وللأمريكان أيضاً، خاصة إذا فاز اليمين الإسرائيلي المتطرف بالسيطرة على الحكم بمشاريعهم المتعارضة مع الأمن القومي لدول المنطقة ومع مصالح الأمريكان.

وبالإجمال: فإن التحالف (اتفاق مكة) سيكون قوة حقيقية فعّالة وسوف تتم معاهدات دفاع مشترك وتنسيق عسكري ويتم تطوير صناعات عسكرية مشتركة، ما سيردع اسرائيل ويكبح تغولها ويبطل مخططاتها ومشاريعها، أما إيران فإنها في الواقع قد انتهت وانتهى تهديدها، وكل التصريحات والإعلام الأمريكي الذي يصوّر الأوضاع غير ذلك، فهو مجرّد مناورات سياسية بهدف تبرير الهجمات والضربات الأمريكية ضد إيران وهي حليف سابق، وكذلك بهدف ابتزاز الدول الاخرى بما فيها دول أوروبا وإظهار حاجة الجميع للحماية الأمريكية.

ولذلك، بعد الاضطرار إلى تدمير القوة الإيرانية، تم الإبقاء على بعض التهديد في مضيق هرمز وميليشيات الحوثي وتهديدها بإغلاق باب المندب، ولكن هذا سيكون مسقوفاً بمدة محدودة لأن إبقاء ذلك دائماً يتعارض مع استراتيجية أمريكا ومع مصالح الدول التي تشكل مصالحها جزءاً من هذه الاستراتيجية.

> كنّا نحن العرب نتمنى ذلك التحالف لإنشاء رادع أمام التمدد الإيراني والتغول والغطرسة الإسرائيلية، ولكي يصبح التحالف رقماً صعباً ومنيعاً.

من باب المندب إلى دمشق.. شرق أوسط يعيد تشكيل تحالفاته

صفوان جمو

> برز الاتفاق الدفاعي الثلاثي بين السعودية وتركيا وباكستان، كاستجابة عمليّة لرغبة هذه الدول في بناء شبكة أمان إقليمية تتكيف مع تحولات السياسة الدولية.

تشهد منطقة الشرق الأوسط مرحلة إعادة رسم تدريجية لخريطة التوازنات والتحالفات الإقليمية. فبعد عقود طوال ارتبط فيها أمن المنطقة بشكل أساسي بالمظلة الأمنية والعسكرية الأمريكية، بدأت العواصم الإقليمية تتحرك نحو خيارات أشد مرونة، تقوم على تنويع الشراكات، وتوزيع المخاطر، والاعتماد المتبادل على المصلحة المباشرة. وفي هذا السياق الجيوستراتيجية، برز الاتفاق الدفاعي الثلاثي بين السعودية وتركيا وباكستان، المعروف باسم «اتفاق مكة» في أغسطس/آب الماضي، كاستجابة عمليّة لرغبة هذه الدول في بناء شبكة أمان إقليمية تتكيف مع تحولات السياسة الدولية وتراجع اليقين بشأن الضمانات الخارجية التقليدية.

غير أن هذا الترتيب السياسي لم يلبث أن وُضع سريعاً في مواجهة اختبار ميداني عالي الشدة. فمع سيطرة جماعة الحوثي في 10 سبتمبر/أيلول على مدينة المخا وموانئها الاستراتيجي، ثم التمدد نحو جزيرة ميون عند المدخل الجنوبي لباب المندب، بالتوازي مع الضغوط المتزايدة والمخاطر المحدقة بمضيق هرمز، أصبحت شرايين الطاقة والتجارة العالمية أمام تهديد مزدوج وغير مسبوق. إن الخطر المباشر هنا لا يقتصر على الاحتمال الضئيل لإغلاق الممرات المائية بالكامل، بل ينعكس في القفزات الحادة لكلف التأمين وشحن البضائع، واضطرار الشركات الدولية لتغيير مساراتها. كما أن هذا التصعيد كشف أن التعقيدات اليمنية الداخلية المتمثلة في تفكك الجبهات المناهضة للحوثيين وتضارب أجنداتها تصعّب فرض استقرار عاجل عبر قرارات تحالف خارجي مجرد.

ولم يقف الضغط عند الحدود البحرية، بل امتد ليمس الأمن القومي للخليج العربي بشكل مباشر. ففي 11 سبتمبر استُهدف خط أنابيب "الشرق - الغرب" السعودي بطائرات مسيّرة انطلقت بحسب الرياض من الأراضي العراقية، تلاه إعلان سعودي في 19 سبتمبر عن اعتراض صاروخ باليستي أطلق نحو الرياض. هذه التطورات المتلاحقة نقلت اتفاق مكة من الإطار النظري إلى مربع التساؤل المباشر: ما هي الحدود الفعلية لما يمكن أن يقدمه اتفاق دفاعي ثلاثي عندما تتعرض إحدى دوله الأعضاء لضغط أمني وعسكري مباشر؟

جاءت الردود الأولى لتكشف عن طبيعة هذا التحالف ومحدداته الاستراتيجية. فقد أبدت تركيا استعداداً لتقديم دعم عسكري وتقني محدد في إطار البراغماتية السياسية والمقايضات المعتادة، بينما جاهر الموقف الباكستاني بالتزامه الأدبي والسياسي بالدفاع عن المملكة، مع توخي الحذر الشديد من أي انخراط عسكري مباشر قد يربك حسابات إسلام آباد المعقدة مع جارتها إيران، أو يؤجج حساسياتها الداخلية.

فقوة التحالفات لا تقاس بالبيانات الدبلوماسية، بل بقدرتها على بناء مؤسسات مشتركة وتجاوز التناقضات بين أولويات أعضائه. فالرياض معنية بالدرجة الأولى بأمن الخليج العربي، وأنقرة تركز على مجالها الحيوي في المشرق والمتوسط، وإسلام آباد محكومة بتوازنات جنوب آسيا. يُضاف إلى ذلك أن التحالف لا يتحرك في فراغ؛ إذ ترقبه واشنطن وتل أبيب بحذر شديد لضمان عدم إضعاف ترتيبات القيادة الوسطى الأمريكية، بينما تسعى طهران لإحباط أي محاولة لتطويق نفوذها الإقليمي.

وفي قلب هذه الرقعة الجغرافية المشتعلة، تبرز الساحة السورية. دمشق ليست طرفاً في "اتفاق مكة"، لكنها تقاطع استراتيجي حاسم لكل القوى المشاركة والمراقبة له.

فتركيا تشكل جارة مركزية ذات نفوذ وقوات ميدانية على الأرض السورية، والسعودية تمثل العمق العربي والمالي الأساسي، وإيران وإسرائيل تمتلكان أوراق ضغط ومواجهات مستمرة في الجنوب والشمال. وعلى الرغم من أن سوريا تعاني في الوقت الراهن من إنهاك اقتصادي وتعدد في مراكز القرار والنفوذ الأجنبي على أراضيها مما يحد من قدرتها على لعب دور "الوسيط الإقليمي" السريع إلا أن خيارها الاستراتيجي الأكثر أماناً يكمن في عدم الانجراف مجدداً نحو سياسة المحاور.

إن المشهد الممتد من باب المندب إلى دمشق يؤكد أن الشرق الأوسط لا يتجه نحو نظام أمني تكفله دولة واحدة أو مظلة إقليمية مغلقة، بل نحو شبكة أشد تعقيداً وتعدداً من الشراكات. وإذا نجح التحالف السعودي - التركي - الباكستاني في استيعاب التباينات بين أعضائه والتحول إلى صيغة أمنية مرنة، فقد يغدو أحد أعمدة هذا النظام المتغير. أما بالنسبة لسوريا، فإن مصلحتها الوطنية بعيدة المدى تتطلب استغلال التحولات الراهنة لترميم سياستها الداخلية، والعمل التدريجي على استعادة المباشرة السيادية، لتبني موقعاً متوازناً يتيح لها أن تكون شريكاً في صياغة معادلة الاستقرار، لا مجرد مسرح لتصريف أزمات الآخرين.

حدود التكامل الاقتصادي وفق اتفاقية مكة للدفاع المشترك

د. عصام شيخ الأرض

في السابع من أب 2026، وقعت السعودية وتركيا وباكستان اتفاقية مكة للدفاع المشترك، التي تنص على أن أي هجوم مسلح على إحدى الدول الثلاث يُعد هجوماً على الجميع. هذه الاتفاقية التي وُصفت بأنها "ناتو إسلامي" تجمع ثلاث دول يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي المشترك نحو 3.3 تريليون دولار وسوقاً يتجاوز 380 مليون نسمة، بصادرات تقترب من 630 مليار دولار سنوياً. لكن السؤال الأهم ليس عن الحجم، بل عن العمق: هل يمكن لهذا التحالف أن يتحول من إطار أمني إلى تكامل اقتصادي حقيقي، وما حدود قدرته على إعادة تشكيل نظام إقليمي لا تمعن فيه إسرائيل في تجاوز الخطوط الحمراء؟

إذا كان هناك مجال واحد يمكن للتحالف أن يحقق فيه تقدماً ملموساً، فهو الصناعات الدفاعية. السعودية ظلت لعقود مقيدة في الحصول على الأسلحة الهجومية الأمريكية بسبب التزام واشنطن بالحفاظ على التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي. هذا القيد جعل الرياض تبحث عن بدائل، وتركيا وباكستان تمثلان الخيار الأكثر جدية.

تركيا طورت صناعة دفاعية تضاهي نظيراتها الأوروبية: طائرات "بيرقدار" بدون طيار، ونظام KAAN للمقاتلات من الجيل الخامس، وأنظمة الدفاع الجوي مثل "حصار" و"كوركوت". باكستان تمتلك قدرة تصنيعية معتبرة في مجمع الطائرات ومصانع الثقيلة، وخبرة قتالية لا تمتلكها تركيا بنفس القدر. السعودية توفر رأس المال الذي يحتاجه الطرفان لتوسيع الإنتاج وتقاسم تكاليف البحث والتطوير.

> يبلغ الناتجها المحلي الإجمالي المشترك لتجمع الدول الثلاث نحو **3.3** تريليون دولار وسوقاً يتجاوز **380** مليون نسمة، بصادرات تقترب من **630** مليار دولار سنوياً.

تقديرات أولية تشير إلى أن الاتفاق قد يولّد تعاقدات بقيمة 29 مليار دولار على مدى خمس سنوات، تشمل صادرات دفاعية سعودية موجهة لباكستان وتركيا، ومشاريع مشتركة ممولة سعودياً داخل باكستان، وتكنولوجيا إنتاج تركي.

هل يشكل هذا التحالف رادعاً حقيقياً لسياسات اليمين الإسرائيلي المتطرف؟

الإجابة تتطلب التمييز بين القدرة والإرادة.

من ناحية القدرة، الجمع بين القوة النووية الباكستانية، والقدرات الجوية التركية، والتمويل السعودي، يشكل كتلة يصعب تجاهلها. من ناحية الإرادة، الصورة ضبابية. الأهداف المعلنة للاتفاق لا تسمي إسرائيل، بل تتحدث عن "الردع الجماعي" و"الدفاع عن السيادة". السعودية وتركيا لديهما رؤى مختلفة للتهديدات: الرياض ترى إيران ووكلاءها كخطر أول، بينما أنقرة ترى إسرائيل تهديداً أكبر من إيران.

تجربة الحرب الأمريكية - الإسرائيلية على إيران في 2026 كشفت الحدود العملية للالتزامات. باكستان، رغم اتفاقها الثنائي مع السعودية، لم تتدخل خلال المرحلة الأولى من الحرب، بل سمحت لإيران بتحويل تجارتها عبر أراضيها لتجاوز الحصار البحري الأمريكي، ولم ترسل قوات إلى السعودية إلا بعد أكثر من شهر من بدء الحرب، وبالتزامن مع اتفاق وقف إطلاق النار. هذا السلوك يكشف أن باكستان تتعامل مع التحالف بعقلية "البيع الاستراتيجي" ـ تقديم التزامات رمزية مقابل مكاسب اقتصادية، دون تحمل تكاليف عسكرية حقيقية.

الاتفاق الذي وُقع في مكة، لم يتضمن أي بند محدد حول فلسطين. الدول الثلاث أصدرت مع دول أخرى بياناً مشتركاً في آب 2026 يدين خطط الاستيطان الإسرائيلية في منطقة E1 ويدعو إلى حل الدولتين. لكن البيانات الدبلوماسية تختلف عن الالتزامات الدفاعية.

التحالف السعودي - الباكستاني - التركي، في أفضل حالاته، يمكن أن يرفع تكلفة العدوانية الإسرائيلية ويزيد من عزلة اليمين المتطرف دولياً. لكنه لا يشكل بديلاً عن التسوية السياسية التي تظل شرطاً لأي استقرار إقليمي حقيقي.

الأهمية الحقيقية لاتفاق مكة لا تكمن فيما ينص عليه، بل فيما يعكسه: تحول في الإدراك الاستراتيجي لدول المنطقة بأن الأمن لم يعد يُستورد من واشنطن بالكامل. السعودية تحاول تقليل اعتمادها على الضمانات الأمريكية التي أثبتت محدوديتها، وتركيا تستثمر في عمقها الاستراتيجي كدولة عقدية بين الشرق والغرب، وباكستان تبيع موقعها الجيوسياسي لمن يدفع أكثر.

هذا لا يعني أن النظام الإقليمي الجديد سيكون معادياً لإسرائيل. يعني أنه سيكون أقل انصياعاً للرغبات الأمريكية، وأكثر قدرة على المناورة بين القوى الكبرى. الصين، التي توسطت بين السعودية وإيران في 2023، تراقب هذا التحول باهتمام، وقد تجد فيه فرصة لتوسيع نفوذها الاقتصادي دون تحمل تكاليف أمنية.

القيمة الحقيقية للاتفاق قد تكون في تحويله إلى منصة للتنسيق الاقتصادي طويل الأمد: مشاريع بنية تحتية مشتركة، سلاسل إمداد دفاعية، تبادل تكنولوجي، وممرات تجارية بديلة عن الممرات البحرية المعرضة للتهديد. هذه المشاريع، إذا تحققت، قد تغير حسابات القوة في المنطقة بشكل أعمق من أي بند دفاعي. لكنها تحتاج إلى أكثر من قمة في مكة، تحتاج إلى إرادة سياسية مستدامة، وآليات مؤسسية، وثقة متبادلة تتراكم عبر سنوات من التنفيذ الفعلي لا عبر البيانات الرسمية.

التحالف الثلاثي الإسلامي: السعوديـــة وتركيـــا وباكستـــان

د. حسين مرهج العماش

> الهدف الطبيعي من إنشاء هذا التحالف هو إظهار القوة العسكرية لهذه الدول مجتمعة ضد الدول الطامعة فيها.

تساؤل

هل هو تحالف حقيقي عسكرياً واقتصادياً، أم هو مجرد خبطة إعلامية، كأنها رسالة أرسلها رؤساء الدول الثلاث إلى من يهمه الأمر: أمريكا وإسرائيل وإيران؟ لا أحد يعرف القصة الحقيقية.

التحالف ظاهرياً قوي عسكرياً

أُعلن هذا التحالف بين السعودية وتركيا وباكستان في شهر آب من عام 2026 في مكة المكرمة، ويُطلق عليه أحياناً «تحالف مكة». نحن هنا نقول عن هذا التحالف بما تمليه علينا عاطفتنا الإسلامية: إن شاء الله يكون تحالفاً مباركاً، وقوياً على الحق والخير، ومنعةً للمسلمين كافة.

نعتقد أن الهدف الطبيعي من إنشاء هذا التحالف هو إظهار القوة العسكرية لهذه الدول مجتمعة ضد الدول الطامعة فيها. هذا التحالف يبدو قوياً عسكرياً إذا تجمعت قوات الدول الثلاث في كيان عسكري واحد، بتنسيق عالٍ. وربما في هذه الحالة يجعله قوةً معتبرة، حتى القوى الكبرى سوف تحسب له حساباً، خاصةً أن الكتلة البشرية لهذا التحالف كبيرة، تصل إلى نحو 250 مليون نسمة. والأهم من كل ذلك أن باكستان قوة نووية، وأن تركيا قوة عسكرية لا يُستهان بها في محيطها. وهذا يجعل التحالف يمتلك عناصر القوة المبدئية المطلوبة.

وبحسب التبرير الذي ذكرته صحيفة «نينار برس» عن أهمية إنشاء التحالف، فإن هذا التحالف سوف يلجم عربدة اليمين الإسرائيلي الحالية. ونكرر القول: عسى الله يوفقهم في سعيهم لردع إسرائيل. وللعلم، فإن هذا يتجاهل حقيقة أن اليمين واليسار الإسرائيليين لا فرق بينهما في الطبيعة العدوانية تجاه العرب والمسلمين.

عناصر الضعف العسكرية

مثلما هناك عناصر للقوة، هنالك عناصر للضعف. ونلاحظ، ونحن غير المتابعين بعمق، غياب مصر عن هذا التحالف. ومصر دولة، حتى بقيادة السيسي، لا يمكن تجاهلها في أن تكون جزءاً من الحماية والتمكين للدول المتحالفة وللمسلمين عامة. إلا أن استبعاد مصر قد يُعزى إلى أصابع التدخل الإسرائيلي باستبعاد مصر لقربها العسكري القوي من إسرائيل.

أيضاً، هذا التحالف فيه عناصر ضعف كامنة في طريقة تكوينه المعلنة. فهو نتاج رغبات سياسية عابرة عند قادة الدول الثلاث، حيث سعى كل منهم بالاحتماء العابر بمظلة مستعارة. وقد ينهار هذا الحلف إذا فقد أيٌّ من قادة الدول الثلاث منصبه، وجاء بعده رئيس ليس لديه ذات الرغبة بالتحالف. ولا ننسى الحساسيات المفرطة بين شعوب دول التحالف، ما سيعيق تطور التحالف وتماسكه.

اقتصادياً التحالف مفيد جداً، شريطة

هذا التحالف مفيد جداً اقتصادياً، شريطة تطبيق قواعد المنطق والمصلحة المشتركة. معناه: إذا طُبّق إطاره بحسن نية وبطريقة منظمة، فإنه سيزيد حتماً من الرفاهية الاقتصادية لكل شعوب هذا التحالف بنسبة كبيرة، خاصةً وأن اقتصادات هذه الدول تعتبر اقتصادات صاعدة ومؤهلة لتصبح اقتصادات عالمية مرموقة في ظل تكامل الموارد المتاحة عند كل دولة. ونحن نعرف أن السعودية لديها قوة المال والنفط والغاز، وأن باكستان لديها موارد زراعية وقوى بشرية مدربة، وأن تركيا في مسار النهوض الاقتصادي والصناعي الشامل.

ومع أن التبادل التجاري قائم بينها، نعتقد أنه سوف يتضاعف إذا دخلوا بمشاريع إنتاج عسكري أو استراتيجي.

التحدي هو بقاء التحالف نفسه وتطويره

نشوء هذه التحالفات، ومثلها عدة تحالفات سبقت، دوماً يواجه تحدياً حقيقياً في البقاء والاستمرار. فهو معرض إما إلى السقوط السريع بسبب ضغط الخصوم السياسي، أو إلى الجمود والموت البطيء بسبب الملل لدى قادة هذه الدول. وما لم يتطور هذا التحالف بأدواته وأساليبه، فإنه لن يحقق هدفه بحماية دول أعضائه من التدخل الخارجي المدمر. أما إذا اقتصر التحالف على اجتماعات الرؤساء أو وزراء الدفاع البروتوكولية، فإنه من المحتمل أن يكون سقوطه أسرع مما يتوقع.

إن مجرد تطور أساليبه وأدواته اقتصادياً وعسكرياً سوف يعني نجاحه في البقاء، وربما بالتالي انضمام دول أخرى إليه، ليكون بمثابة نظام إقليمي إسلامي يعطي الأمان لشعوب المنطقة ضد الإيذاء الغربي والإسرائيلي. وهذا ليس مستبعداً، أسوةً بالحلف الأطلسي.

زبدة الكلام

نتمنى لهذا التحالف النجاح. ونتمنى أن تخرج تركيا من عباءة الوهم العثماني المتعالي، وتحترم نفسها وتحترم بقية المسلمين، من غرور سلطة آذت نفسها قبل شعوبها، وسقطت غير مأسوف عليها. الباكستان تضم شعباً يكنّ كل المودة للعرب، ولديهم إمكانيات وموارد كافية لتجعل هذا التحالف ذا قيمة أخلاقية. وبنفس الوقت، نتمنى أن تدرك السعودية أن المال ليس قوة بذاته إن لم تحمه بإخوانها العرب، وتنزل من برجها العاجي وتضم مصر، وحتى سورية.

«اتفاقية مكة»: تحوّل استراتيجي في بنية الأمن الإقليمي

أكرم حسين

تعكس «اتفاقية مكة للدفاع المشترك»، الموقعة في السابع من آب/أغسطس 2026 بين السعودية وتركيا وباكستان، اتجاهاً نحو بناء ترتيبات إقليمية جديدة تقوم على التعاون الدفاعي وتنسيق المصالح، حيث تجمع الاتفاقية بين ثقل اقتصادي ومالي، وقدرات عسكرية وصناعية، وخبرة استراتيجية، بما يمنحها أبعاداً تتجاوز المجال العسكري إلى السياسة والاقتصاد والتجارة، ومع تأكيد أطرافها أنها دفاعية ولا تستهدف دولة بعينها، فإن وزنها الفعلي سيُقاس بقدرتها على تحويل التفاهم السياسي إلى آليات دائمة للتنسيق والعمل المشترك.

وتزداد أهمية الاتفاقية بسبب موقع الدول الثلاث. فهي تصل الخليج بالأناضول وجنوب آسيا، وتضع الأمن إلى جانب الطاقة والتجارة والاستثمار في إطار واحد. وهذا الترابط قد يخلق مصالح متبادلة تدفع نحو تنسيق المواقف في أزمات المنطقة، من دون أن يعني بالضرورة قيام محور مغلق أو جبهة مواجهة. لذلك، ستظل طبيعة العلاقة مع القوى الإقليمية والدولية، ومدى التزام الاتفاقية بطابعها الدفاعي، من أهم العوامل التي ستحدد مسارها.

> تزداد أهمية الاتفاقية بسبب موقع الدول الثلاث، فهي تصل الخليج بالأناضول وجنوب آسيا، وتضع الأمن إلى جانب الطاقة والتجارة والاستثمار في إطار واحد.

تركيا: هامش أوسع للحركة

تكمن أهمية الاتفاقية، بالنسبة إلى تركيا، في توفير إطار إقليمي إضافي يوسع خياراتها الاستراتيجية. فأنقرة، بوصفها عضواً في حلف شمال الأطلسي، تستطيع من خلال هذه الاتفاقية تعزيز علاقاتها مع الخليج وجنوب آسيا، من دون أن يعني ذلك بالضرورة التخلي عن التزاماتها وتحالفاتها القائمة، ويمنحها هذا الوضع قدرة أكبر على تنويع الشراكات وربط الاعتبارات الأمنية بالمصالح الاقتصادية والدبلوماسية.

ويبرز الجانب الصناعي بوصفه أحد المجالات القابلة للتطور. فالتعاون بين القدرات الدفاعية التركية والإمكانات الاستثمارية السعودية والخبرة العسكرية الباكستانية يمكن أن يفتح المجال أمام مشاريع مشتركة في التصنيع والتدريب والبحث والتطوير، ويمنح العلاقات الثلاثية قاعدة اقتصادية أكثر استدامة. كما قد يؤدي ذلك إلى زيادة حضور الشركات التركية في أسواق الخليج، وإلى تطوير سلاسل إنتاج وتمويل مرتبطة بالصناعات الدفاعية والتكنولوجية.

أما سياسياً، فقد تتيح لأنقرة مساحة أوسع للتأثير في ملفات الشرق الأوسط، وتدعم قدرتها على الجمع بين أدوات القوة والتعاون الاقتصادي والدبلوماسي.

سوريا: انعكاسات مباشرة

تتأثر سوريا بهذه المعادلة بحكم موقعها الجغرافي وتشابك مصالحها الأمنية والاقتصادية مع تركيا، وبسبب الدور السعودي المتزايد في دعم الاستقرار وإعادة الإعمار، ومن هنا يمكن أن تنعكس الاتفاقية على دمشق عبر مسارين متلازمين: أمني واقتصادي.

ففي المجال الأمني، قد تدفع الشراكة إلى تعزيز التنسيق بشأن أمن الحدود ومواجهة التهديدات العابرة للحدود، وهو ما يتطلب تفاهمات واضحة بين دمشق وأنقرة واحترام السيادة السورية. وفي المجال الاقتصادي، يمكن للتقارب السعودي - التركي أن يُهيئ فُرصاً للاستثمار في البنية التحتية والطاقة والنقل والإنتاج، خصوصاً إذا توافرت بيئة سياسية وقانونية مستقرة تسمح بتدفق رؤوس الأموال وعودة النشاط التجاري.

لكن هذه الفرص لا تتحول تلقائياً إلى نتائج. فاستقرار سوريا يحتاج إلى مؤسسات دولة فاعلة، وتسوية سياسية شاملة، وعلاقات متوازنة مع الجوار. لذلك، فإن أي ترتيبات أمنية أو اقتصادية مرتبطة بالاتفاقية ستكون أكثر فاعلية إذا جاءت في إطار دعم الاستقرار السوري، والحل السياسي، وليست كوسيلة لفرض ترتيبات خارجية على دمشق.

باكستان: بُعد استراتيجي

في حين، تمنح الاتفاقية باكستان، مجالاً لتعزيز حضورها في منطقة تمتد من الخليج إلى شرق المتوسط، وتطوير صلاتها الدفاعية والاقتصادية مع دولتين تتمتعان بثقل إقليمي. كما يمكن أن تستفيد من التعاون في التكنولوجيا والتدريب والصناعات الدفاعية، ومن توسيع علاقاتها الاستثمارية والتجارية مع السعودية وتركيا.

ولا تقتصر أهمية هذا المسار على البعد العسكري، إذ يمكن لإسلام آباد أن تُوظّف علاقاتها التاريخية مع الخليج وخبرتها الأمنية في بناء تعاون متعدد المجالات، شرط أن تحافظ على توازن مصالح أطرافها وألا تتحول إلى أداة استقطاب بين القوى الإقليمية والدولية.

في النهاية، تكمن أهمية «اتفاقية مكة» في أنها تضع قدرات ثلاث دول إسلامية منفصلة داخل شبكة واحدة من المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية، ولذلك سيكون تأثيرها الحقيقي مرتبطاً بقدرة هذه الدول على تحويل هذه الاتفاقية إلى مؤسسات ومشاريع واتفاقات قابلة للاستمرار.

إن أهم ما يترتب على هذا التحول هو احتمال تشكّل بيئة إقليمية جديدة تتيح فرصاً للاستقرار وإعادة الإعمار وتطوير العلاقات الاقتصادية، في سوريا، في الوقت الذي يتعين على دمشق إدارة علاقاتها الخارجية على أساس السيادة والمصلحة الوطنية والتوازن، وقد تُشكّل الاتفاقية نموذجاً لتعاون متعدد المجالات، على صعيد الإقليم ككل، إذا نجحت في تجنب المحاور والصدام، وإنتاج الاستقرار والتنمية المستدامة.

التحالف السعودي الباكستاني التركي وإعادة رسم معادلة القوة في المنطقة

خالد الحسين

لم تعد منطقة الشرق الأوسط تعيش مرحلة التحالفات التقليدية التي كانت تحددها بصورة أساسية المظلات الأمنية للقوى الكبرى. فالمشهد الإقليمي يشهد اليوم تحولات عميقة تدفع عدداً من الدول إلى البحث عن صيغ جديدة للأمن الجماعي وعن مساحات أوسع للاستقلال في صناعة القرار الاستراتيجي. وفي قلب هذا التحول يبرز التحالف السعودي الباكستاني التركي الذي انتقل من مستوى العلاقات الثنائية والتنسيق السياسي والعسكري إلى إطار دفاعي مشترك بعد توقيع اتفاق مكة للدفاع المشترك في السابع من أغسطس 2026.

تكمن أهمية هذا الاتفاق في أنه يجمع ثلاث دول تمتلك عناصر قوة مختلفة ومتكاملة نسبياً. السعودية تمتلك الثقل الاقتصادي والطاقة والموقع الاستراتيجي في الخليج والبحر الأحمر. وتركيا تمتلك جيشاً كبيراً وصناعة دفاعية متطورة وموقعاً جغرافياً يصل آسيا بأوروبا والشرق الأوسط. أما باكستان فتملك قوة عسكرية كبيرة وقدرات صاروخية ونووية وخبرة طويلة في التعاون الدفاعي مع دول المنطقة. وقد نص الاتفاق على أن أي هجوم مسلح على إحدى الدول الثلاث يعد هجوماً عليها جميعاً مع تعزيز مختلف أوجه التعاون الدفاعي.

لكن السؤال الأهم هو ما الذي يمكن أن يجعل هذا التحالف قابلاً للاستمرار وسط صراع دولي تتنافس فيه الولايات المتحدة وروسيا والصين وتتصاعد فيه التوترات بين القوى الإقليمية.

العامل الأول هو المصالح المشتركة. فالدول الثلاث لا تحتاج إلى الاتفاق بسبب تهديد واحد فقط وإنما بسبب بيئة أمنية متغيرة تدفعها إلى تقاسم أعباء الدفاع وتعزيز قدرتها على الردع. والعامل الثاني هو أن التحالف لا يبدو موجهاً إلى الانفصال عن العلاقات القائمة مع الغرب. فقد أكدت باكستان أن الاتفاق دفاعي بطبيعته ولا يستهدف دولة بعينها كما أكدت أنه لا يشكل بحد ذاته بديلاً عن التحالفات القائمة.

أما العامل الثالث فهو انتقال الاتفاق سريعاً من الإعلان السياسي إلى محاولة بناء مؤسسات دائمة. فقد اجتمعت اللجنة السياسية والدفاعية الاستراتيجية في إسطنبول في 31 أغسطس 2026 واتفق الأطراف على إنشاء أمانة عامة في السعودية وعلى تعزيز الصناعات الدفاعية المشتركة وتطوير التكنولوجيا والإنتاج العسكري. وهذه الخطوات تمنح التحالف فرصة للتحول من تفاهم سياسي إلى بنية تعاون أكثر استقراراً.

وفي هذا السياق تأتي سوريا في موقع بالغ الحساسية. فسوريا ليست دولة بعيدة عن معادلات الأمن الجديدة بل تقع في نقطة التقاء المصالح التركية والعربية والإسرائيلية والدولية. ولذلك فإن أي تغير في ميزان الردع الإقليمي ستكون له انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على الساحة السورية.

ومن أبرز هذه الانعكاسات أن تعزيز التعاون السعودي التركي قد يمنح الملف السوري وزناً سياسياً أكبر داخل الترتيبات الإقليمية. فتركيا تملك حدوداً مباشرة مع سوريا وحضوراً سياسياً وأمنياً مؤثراً فيها بينما تمتلك السعودية أدوات دبلوماسية واقتصادية واسعة يمكن أن تستخدم لدعم الاستقرار وإعادة الإعمار وتعزيز موقع الدولة السورية في العلاقات العربية. أما باكستان فيمكن أن تضيف بعداً عسكرياً وسياسياً إلى هذا التوازن من خلال خبرتها الدفاعية وعلاقاتها الواسعة مع الدول الإسلامية.

وفي مواجهة إسرائيل لا يعني ذلك بالضرورة انتقال التحالف إلى مواجهة عسكرية مباشرة. فالردع يمكن أن يتحقق أيضاً من خلال بناء توازنات سياسية وعسكرية تجعل استخدام القوة أقل قدرة على فرض نتائج أحادية الجانب. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في سوريا حيث شهدت المنطقة خلال الفترة الأخيرة توتراً متزايداً بين إسرائيل وتركيا حول طبيعة الوجود العسكري والأمني في الساحة السورية. وقد أشارت تقارير حديثة إلى جهود أميركية لإنشاء آلية لتجنب الاحتكاك بين إسرائيل وتركيا وسوريا بعد ضربات إسرائيلية داخل الأراضي السورية.

ومن هنا يمكن النظر إلى التحالف السعودي الباكستاني التركي باعتباره جزءاً من عملية أوسع لإعادة توزيع القوة في الشرق الأوسط. فإذا استطاعت الدول الثلاث تحويل الاتفاق إلى منظومة مستدامة للتنسيق الدفاعي والسياسي فإن ذلك قد يخلق واقعاً إقليمياً جديداً تكون فيه قدرة أي طرف على فرض ترتيبات أحادية أقل سهولة.

أما سوريا فإن مصلحتها الأساسية في هذا التحول تكمن في أن تتحول التوازنات الجديدة إلى دعم لسيادتها واستقرارها وليس إلى ساحة إضافية للصراع بين القوى الإقليمية. فالرهان الحقيقي ليس في تشكيل محور جديد ضد محور آخر وإنما في بناء توازن إقليمي يمنع استخدام القوة لفرض الوقائع ويعزز قدرة دول المنطقة على حماية أمنها ومصالحها.

وفي النهاية فإن قوة التحالف السعودي الباكستاني التركي لن تقاس بحجم البيانات السياسية التي تصدر عنه وإنما بقدرته على بناء مؤسسات مشتركة وتحويل التعاون الدفاعي إلى قدرة ردع فعلية والحفاظ في الوقت ذاته على قنوات الحوار مع القوى الدولية والإقليمية. وإذا نجح في ذلك فقد يصبح أحد العوامل المؤثرة في صياغة مرحلة جديدة من توازنات الشرق الأوسط وفي إعادة تعريف موقع سوريا داخل هذه المعادلة.

> السعودية تمتلك الثقل الاقتصادي والطاقة والموقع الاستراتيجي، وتركيا تمتلك جيشاً كبيراً وصناعة دفاعية وموقعاً جغرافياً، أما باكستان فتملك قوة عسكرية كبيرة وقدرات صاروخية ونووية.

تحالف مكة: اختبار القوة والمصلحة

ماهر سليمان العيسى

في منطقة اعتادت، منذ عقود، أن يكون أمنها جزءًا من ترتيبات القوى الكبرى أكثر مما هو نتاج توازناتها الداخلية، يكتسب التحالف الدفاعي بين السعودية وتركيا وباكستان أهمية تتجاوز عدد الدول المشاركة فيه وحجم جيوشها. فالمسألة ليست مجرد جمع ثلاث قوى إسلامية كبيرة في إطار واحد، بل محاولة لفهم ما إذا كانت المنطقة تتجه نحو إنتاج بعض توازناتها الأمنية بنفسها، في لحظة دولية شديدة السيولة، تتسع فيها المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، وتتكاثر في الشرق الأوسط بؤر الصراع ومصادر التهديد.

اتفاق مكة للدفاع المشترك ذهب أبعد من إعلان النوايا؛ إذ نص على أن أي هجوم مسلح على واحدة من الدول الثلاث يُعد هجوماً عليها جميعاً. وهذه صيغة تنقل العلاقة من التعاون العسكري التقليدي إلى مفهوم الردع الجماعي. لكن قيمة هذه الصيغة لن يحددها النص وحده، بل قدرة الدول الثلاث على تحويله إلى التزام قابل للتنفيذ عندما تأتي لحظة الاختبار.

على الورق، تبدو عناصر القوة واضحة. السعودية تملك وزناً عربياً وإسلامياً واقتصادياً كبيراً، وموقعاً مركزياً في الخليج، وقدرة مالية تتيح لها الاستثمار طويل الأمد في بناء القدرات العسكرية والتكنولوجية. وتركيا تملك واحداً من أكبر جيوش المنطقة، وعضوية في حلف شمال الأطلسي، وصناعة دفاعية متنامية، إضافة إلى خبرة عسكرية وسياسية في أكثر من ساحة إقليمية. أما باكستان فهي قوة عسكرية كبيرة، والدولة الإسلامية الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي، ولديها مؤسسة عسكرية ذات خبرة طويلة وعلاقات استراتيجية متشعبة.

وهذا التكامل هو أحد أهم مصادر قوة التحالف المحتملة: المال والوزن العربي والخليجي، والقدرة العسكرية والصناعية التركية، والقوة العسكرية والنووية الباكستانية. وإلى ذلك تضاف جغرافيا استراتيجية تمتد من الخليج والبحر الأحمر إلى الأناضول وجنوب آسيا. غير أن جمع عناصر القوة لا يصنع، بذاته، تحالفًا قادرًا على الاستمرار.

لذلك فإن العامل الحاسم في ثبات هذا التحالف لن يكون أن الدول الثلاث دول إسلامية، على أهمية ما يوفره ذلك من أرضية سياسية وشعبية، بل قدرتها على تحويل تقاطع مصالحها الراهن إلى مصلحة استراتيجية مشتركة تستطيع الصمود عندما تبدأ المصالح الأخرى بالتعارض. فالتحالفات لا تُختبر عندما تتطابق مصالح أعضائها، بل عندما يختلف تقديرهم للخطر، وحين تصبح الاستجابة له مكلفة.

وهنا تظهر المشكلة الأساسية. فلكل دولة خريطتها الخاصة للعالم ومصادر تهديد مختلفة. تركيا عضو في الناتو، ولها علاقات ومصالح مع روسيا وإيران. وباكستان تنظر إلى أمنها بدرجة كبيرة من خلال صراعها التاريخي مع الهند وعلاقتها الاستراتيجية بالصين. أما السعودية فتتحرك داخل شبكة أخرى من المصالح تبدأ بأمن الخليج واليمن وإيران، وتمتد إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة والصين والقوى الكبرى.

ولهذا سيكون من المبكر النظر إلى التحالف باعتباره جبهة عسكرية موجهة تلقائيًا ضد إيران أو إسرائيل. والاتفاق نفسه لا يسمي دولة بعينها عدوًا مشتركًا. فقد قدمته الدول الموقعة بوصفه اتفاقًا دفاعيًا غايته تعزيز الردع الجماعي. غير أن عدم تسمية الخصم لا يلغي البيئة التي ولد فيها الاتفاق. فتمدد النفوذ الإيراني عبر الجماعات المسلحة في أكثر من دولة عربية يمثل أحد عناصر البيئة الإقليمية التي لا تستطيع السعودية تجاهلها. وفي المقابل، تثير السياسات الإسرائيلية واتساع استخدام القوة خارج الحدود الفلسطينية سؤالًا متزايدًا حول قدرة دول المنطقة على بناء توازن يمنع تحول التفوق العسكري الإسرائيلي إلى قدرة مفتوحة على فرض الوقائع بالقوة.

لكن مواجهة النفوذ شيء، والدخول في حرب شيء آخر. وهنا تكمن، ربما، الوظيفة الأهم للتحالف: الردع. فالردع الناجح لا يقاس بعدد الحروب التي يخوضها التحالف، بل بعدد الحروب التي يمنع وقوعها. وحين يعرف أي طرف أن الاعتداء على دولة لن يبقى محصورًا في مواجهة ثنائية، فإن حساب الكلفة يتغير حتى إن لم تُطلق رصاصة واحدة.

وقد بدأت الدول الثلاث بالفعل محاولة نقل الاتفاق من النص إلى المؤسسة، عبر إنشاء أمانة دائمة وتوسيع التعاون في الصناعات الدفاعية والتطوير والإنتاج التكنولوجي المشترك. وهذه خطوات مهمة، لأن التحالف الذي لا ينتج مؤسسات وآليات عمل يبقى أقرب إلى إعلان سياسي منه إلى منظومة أمنية.

ومع ذلك يبقى السؤال الأصعب: ماذا يحدث عندما تتعرض إحدى الدول الثلاث لخطر حقيقي بينما لا ترى الدولتان الأخريان أن هذا الخطر يمس مصالحهما بالدرجة نفسها؟ هل يعني الدفاع المشترك توفير السلاح والمعلومات الاستخبارية والدفاع الجوي، أم المشاركة العسكرية المباشرة؟ ومن يقرر أن الحالة القائمة تستوجب تفعيل الالتزام الجماعي؟ هنا سيظهر الفارق بين قوة النص وقوة التحالف.

أما الصراع الدولي بين الغرب والشرق، فهو يحمل للتحالف فرصة وخطرًا في الوقت نفسه. فتعدد مراكز القوة يوسع هامش المناورة أمام القوى الإقليمية، لكنه قد يتحول أيضًا إلى مصدر ضغط؛ فتركيا مرتبطة بالناتو، وباكستان شديدة الارتباط بالصين، والسعودية تحاول الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن بالتوازي مع توسيع علاقاتها مع بكين.

من هنا، لا يتوقف مستقبل تحالف مكة على حجم الجيوش الثلاثة، ولا على كون أطرافه دولاً إسلامية، بل على قدرته على إنتاج تعريف مشترك للمصلحة والخطر. فإذا استطاعت الرياض وأنقرة وإسلام آباد تحويل تقاطع المصالح إلى مصلحة استراتيجية مستدامة، فقد نكون أمام بداية تحول مهم في بنية الأمن الإقليمي: انتقال تدريجي من منطقة تنتظر ترتيبات أمنها من الخارج إلى منطقة تشارك في إنتاجها بنفسها. أما إذا بقيت المصالح متجاورة من دون أن تصبح مشتركة، فسيظل التحالف كبيرًا في ميزان القوة، محدودًا في ميزان الفعل.

> المسألة ليست مجرد جمع ثلاث قوى إسلامية كبيرة في إطار واحد، بل محاولة لفهم ما إذا كانت المنطقة تتجه نحو إنتاج بعض توازناتها الأمنية بنفسها.

السوريون في ألمانيا..

حين تصبح المدرسة جزءاً من شبكة دعم الطفل والأسرة

خالد المحمد

قد يدخل طفل إلى المدرسة وهو يحمل معه ما لا يظهر في حقيبته: قلقاً، مشكلة أسرية، صعوبة في التعلم، تجربة لم يستطع التعبير عنها، أو حاجزاً لغوياً وثقافياً. ثم يتراجع مستواه، أو يتغير سلوكه، أو يبدأ برفض الذهاب إلى المدرسة. هنا لا يتوقف السؤال عند ما يحدث داخل الصف، بل يمتد إلى سؤال آخر: ماذا يحدث للطفل خارج الصف؟

من هذه الزاوية تنظر الأستاذة دانية حمود، المختصة في المجال الاجتماعي والتربوي في برلين، إلى تجربتها مع الأسر والأطفال والشباب. فمشكلة الطفل، في رأيها، قد تحتاج إلى تعاون بين المدرسة والأسرة والمختصين والجهات الاجتماعية، بحيث لا تُترك الأسرة وحدها أمام المشكلة.

حين يكون السلوك رسالة

ترى حمود أن البداية يجب أن تكون بفهم ما يحدث للطفل، لا بالحكم على النتيجة الظاهرة.

فعندما يتراجع أداؤه أو يتغير سلوكه، لا ينبغي أن يكون السؤال فقط: لماذا أصبح ضعيفاً أو مشاغباً؟ بل: ماذا يحدث حوله؟

قد تكون هناك مشكلة مع زملائه، أو صعوبة في التعلم، أو قلق، أو مشكلة داخل الأسرة، أو حاجز لغوي وثقافي، أو حادثة لم يتمكن من التعبير عنها.

فالطفل الذي يرفض المدرسة، مثلاً، قد لا يكون «عنيداً»، وإنما قد يحاول التعبير عن مشكلة لا يعرف كيف يشرحها. لذلك، تقول حمود، قد يكون السلوك نفسه رسالة تحتاج إلى قراءة، وليس مجرد مخالفة ينبغي إيقافها.

وهنا تظهر فكرة «شبكة الدعم»: المدرسة تلاحظ الطفل يومياً وتتابع تعلمه وسلوكه، والأسرة تعرف ظروفه خارج المدرسة، بينما يستطيع المختص الاجتماعي أو النفسي التعامل مع جوانب تحتاج إلى خبرة أخرى.

ولا يعني ذلك تحويل المدرسة إلى مؤسسة للعلاج النفسي أو العمل الاجتماعي، دورها أن تكون جزءاً من هذه الشبكة، وأن تعرف متى تحتاج الحالة إلى جهة متخصصة، وأن تساعد الأسرة على معرفة الجهة المناسبة والوصول إليها.

"ترجمة النظام" لا اللغة فقط:

في عملها مع الأسر، لاحظت حمود أن بعض المشكلات تبدأ من عدم معرفة النظام الألماني نفسه. فقد تعرف الأسرة أن هناك مشكلة، لكنها لا تعرف إلى من تتوجه، أو ما الخطوة التالية، أو ماذا تعني الرسالة التي وصلتها من المدرسة.

وهنا تتجاوز الوساطة الثقافية مجرد ترجمة الكلمات. فالمطلوب أحياناً، كما تقول، هو «ترجمة النظام»: شرح كيفية عمل المؤسسة، وما الذي تعنيه رسالة المدرسة، ولماذا أُرسلت، وما الذي تتوقعه من الأسرة، وما الحقوق والواجبات المرتبطة بها.

وفي الاتجاه الآخر، تحتاج المدرسة إلى فهم خلفية الأسرة وظروفها الثقافية والاجتماعية. فقد ترى الأسرة ملاحظة المعلم انتقاداً لها أو لطفلها، بينما ترى المدرسة التواصل مع الأهل جزءاً طبيعياً من التعاون. وقد تختلف أيضاً التوقعات حول علاقة الطفل بالمعلم، واستقلاليته، وحدود دور الأسرة والمدرسة.

هنا تقول حمود: «نحن لا نحتاج دائماً إلى تغيير الأشخاص، بل أحياناً نحتاج إلى تحسين طريقة التواصل بينهم».

> الطفل الذي يرفض المدرسة، قد لا يكون «عنيداً»، وإنما يحاول التعبير عن مشكلة لا يعرف كيف يشرحها.. لذا، قد يكون السلوك نفسه رسالة تحتاج إلى قراءة.

من الوقاية إلى مركز الأسرة

لا ترى حمود أن التدخل ينبغي أن يبدأ بعد تفاقم المشكلة. فالتغير المفاجئ في السلوك، أو تراجع التحصيل، أو رفض المدرسة، أو تصاعد الخلافات داخل الأسرة، قد تكون إشارات تستحق المتابعة المبكرة.

كما أن الإحالة إلى المختص ليست نهاية المهمة. يجب أن يُسأل بعد ذلك: هل حصلت الأسرة على المساعدة؟ هل تحسن وضع الطفل؟ وهل ما زال يحتاج إلى دعم؟

من هنا تأتي فكرتها عن مراكز الأسرة: أماكن مجتمعية قريبة من الناس تقدم التوعية والإرشاد الأسري والتربوي، وأنشطة للأطفال والشباب، ودعماً اجتماعياً ونفسياً، وتربط الأسرة بالمختصين عند الحاجة.

ولا تكون هذه المراكز بديلاً عن المدرسة أو الأسرة، بل مساحة إضافية يمكن اللجوء إليها قبل تفاقم المشكلة، على أن تكون آمنة ومساندة، لا جهة رقابية تشعر الأسرة بأنها موضع اتهام.

ماذا يمكن أن تتعلم سوريا الجديدة؟

عند نقل هذه الأفكار إلى سوريا، ترفض الأستاذة دانية حمود فكرة النسخ المباشر.

«لا أريد أن أنقل ألمانيا إلى سوريا، وإنما أريد أن آخذ ما تعلمته هنا وأعيد صياغته بما يناسب الإنسان والأسرة والمجتمع السوري».

فما يصلح في ألمانيا ليس بالضرورة أن يعمل بالطريقة نفسها في سوريا، لاختلاف القوانين والثقافة والعلاقات الأسرية والاجتماعية.

لكن يمكن البدء تدريجياً: شخص أو فريق للإرشاد الاجتماعي والتربوي في المدرسة، ثم مراكز أسرية مجتمعية، ثم شبكة تعاون بين المدرسة والأسرة والمختصين. ويمكن اختبار النماذج في عدد محدود من المدارس والمناطق وتقييمها قبل توسيعها.

وترى حمود أن أطفالاً وشباباً عاشوا سنوات الحرب لا يحتاجون إلى العودة إلى الدراسة فقط، بل إلى بيئة آمنة، وعلاقات داعمة، ومساحات للتعبير، وفرص لاكتساب المهارات.

وهنا يمكن للسوريين في الخارج المساهمة من خلال نقل المعرفة والتدريب وبناء الشراكات، لا عبر استنساخ المؤسسات، وإنما بتطوير نماذج تناسب الواقع السوري.

في النهاية، تعود الأستاذة دانية حمود إلى سؤال بسيط يغيّر طريقة النظر إلى الطفل: «ماذا يحدث خلف هذا السلوك؟»

فإعادة بناء المدرسة بعد الحرب لا تتعلق بإعادة فتح أبوابها وعودة الأطفال إلى مقاعدهم فقط، بل بإعادة التفكير في احتياجاتهم.

بعد سنوات الحرب، هل يكفي أن نعيد الطفل إلى مقعده الدراسي، أم أن السؤال الأهم هو: ماذا يحتاج هذا الطفل كي يستعيد قدرته على التعلّم، والثقة، وبناء مستقبله؟

فاصل ونواصل

في الوقت الذي كان العالم يحول أنظاره نحو انعقاد الدورة 81 للجمعية العامة للأمم المتحدة ومناقشة قادته أبرز القضايا المصيرية (الطاقة، المناخ، الحروب، اللاجئين... إلخ)، نجح كثير من السوريين في رفع موضوع «حفلة أصالة» إلى مرتبة «القضية المصيرية الكبرى».

انقسم الناس إلى معسكرات، وتحصنت الآراء خلف المتاريس الإلكترونية، وكأن نتائج النقاش ستحدد مصير البشرية للألف سنة القادمة.

على مواقع التواصل، لم يعد السؤال كيف نطور التعليم، أو نحسن الاقتصاد، أو نطرح مقترحات لتجاوز الأزمات الطارئة، بل: مع الحفلة أم ضدها؟!

العالم يختلف ثم يعمل، أما نحن فنعمل على الاختلاف فقط!

والأنكى أن معظم المتحاربين لن يحضروا الحفلة أصلًا، لكنهم مستعدون لخوض معركة كلامية طويلة دفاعاً عنها أو هجوماً عليها.

الحمد لله أن الحفلة مضت على خير، وأجادت أصالة وأشاعت بصوتها وأغانيها جواً من البهجة والألفة وطاقة إيجابية بين من حضر وتابع، لكننا اكتشفنا على خط مواز مصدراً متجدداً للطاقة السلبية: «الجدل».

فكلما خفتت قضية حقيقية، أشعلنا حفلة ترند وصرفنا كل حوامل طاقتنا الفكرية والنفسية في حرق أعصاب الناس... مع فواصل ردح وتجييش وتهديد ووعيد بلا طعمة!

متعودة دايماً

في مقهى شعبي، يجلس مواطن سبعيني، يرشف شايه ببطء، ويبتسم كأنه اكتشف سر الكون. يسأله جاره: «كيف تتحمل الغلاء والهموم؟». يرد بهدوء الفلاسفة: «الحياة صعبة بأول 80 سنة، بعدين بتتعود!».

يضحك المقهى، لكن الضحكة تحمل نصف دمعة. الرجل يعبّر بفطريته عن روزنامة الزمن العجيب، وكأنه يقول: لا تنتظروا الفرج، انتظروا التعوّد. وكأن السوري صار «خبيراً في الصبر»، ليس لأنه اختار، بل لأن الأيام دربته. الحياة صعبة، لكن الأصعب أن تقنع نفسك أن الصعوبة صارت «عادة».

بدون تزويق

أحلى كلمة يتمنى أن يسمعها أي منا: «الحقيقة»، لأنها توضح لأي طرف كامل المشهد ظاهراً ومخفياً وما بينهما؛ وهو أمر يفترض أن يكون روتيناً بين الشعب والحكومة، وهنا يأتي دور المصارحة المبنية على الندية والثقة بين الطرفين، وليست تلك التي تتحول إلى «نشرة أحوال جوية»: أمطار متفرقة، رياح خفيفة، وفرص وعود مسائية!

كلنا ننتظر الاعتراف الصريح: «أخطأنا، قصّرنا، سنصحح». لكنه يسمع: «الظروف، التحديات...»، وكأن المصارحة صارت «فنّاً من فنون التأجيل»، تُقال فيها الحقيقة: مرة مخفية، ومرة مكياجاً. والثقة لا تُبنى بالكلام الجميل، بل بالاعتراف القبيح بدون تزويق.

تبرير مشروط

كان من اللافت الأرقام التي طرحها وزير الطاقة والمتعلقة بوضع حوامل الطاقة والمشتقات النفطية، و«شو النا وشو علينا».

ولعل هذا الكلام المدعم بالأرقام قد يكون مطلوباً دائماً، الحديث عنه بشفافية في بداية أي أزمة أو حالة طارئة أو مزمنة تمس الصالح العام، وعدم تركها كورقة أخيرة تُرمى ع الطاولة لامتصاص غضب الناس.

فرغم الكثير من نقاط الاستفهام التي يمكن الوقوف عندها في كلام الوزير، لكن في الحقيقة تحسب له تخليه بالشجاعة في الأرقام التي طرحها والعصف الذهني العلني. وسواء اتفقنا مع ما طرحه أو اختلفنا -وأنا واحد من يختلف معه «سنجق عرض»- فهذا ما بيد الرجل، فأرانا عذر وزارته ولم يرينا بخلها.

«هيك حبّ يفهمنا»، لكن هذه المكاشفة الموضوعية المشكورة -وإن جاءت متأخرة قليلاً- تدفعنا للقول بشفافية أيضاً: هل ستكون تلك سياسة دائمة (التبرير المتأخر)، كونه ممكن بيقنع مرة، مرتين، تلات مرات، شريطة ألا يكون في الوقت الضائع؟

صار معي سكري

بدافع الفضول، استرقت النظر لرجل سبعيني جلس بجواري في سرفيس «مزة جبل - كراجات». كان يقرأ ورقة دفتر يبدو أنه انتزعها من دفتر مدرسي، كون ثلثها مزقاً، مدونة بخط قلم أزرق ناشف تحت عنوان «هلوسة».

ومن أول السطر: «المواطن السوري يرى الكهرباء تأتي 24/24، والماء يهطل من الحنفية، التجار يخفضون الأسعار كرمى لعيون الشعب والراتب يصل لآخر الشهر بخير وسلامة».

فضحكت ضحكة استرعت انتباهه، فطوى الورقة قبل أن أكمل بقية السطور، ثم التفت إليّ قائلاً: «هادي الخاطرة كتبها حفيدي قبل سفره لألمانيا منذ سنوات، وأنا أقرأها كلما ركبت السرفيس لأظل أهلوس!».

فقلت له: «بماذا تهلوس؟».

فأجاب: «بفكرة التحلي بالصبر!».

فقلت: «والنتيجة؟».

فأجاب بحزن: «من كتر ما تحليت بالصبر صار معي سكري!».

كلام رصاص

نضال خليل

إنجاز يستحق

بات من الواضح، في ظل ارتفاع كوليسترول هموم الحياة وتراكم شحوم الأسعار الثلاثية، أن الأسرة السورية لم تعد بحاجة إلى اختصاصي تغذية، بل إلى خبير استراتيجي في إدارة الأزمات، ومحلل مخاطر، ومدقق حسابات بارع يحمل آلة حاسبة بدل الملعقة.

فكل صباح يبدأ الاجتماع العائلي الطارئ، برئاسة الأم، وعضوية الأب المكلف بالتصويت، والأبناء الذين لا حق لهم إلا في الانتظار: ماذا نختار اليوم؟ الفطور أم أجرة الطريق؟ الغداء أم «حق الدوا»؟ العشاء أم فاتورة الكهرباء؟ وكأن الحياة تحولت إلى برنامج مسابقات بعنوان: «اربح وجبة قبل نفاد الراتب».

في السابق، كانت جداتنا تحار بين طبختين، أما اليوم فالحيرة أمام الزوجات والأمهات بين عدد الوجبات نفسها. ثلاث وجبات؟ هذا اقتراح من زمن الرخاء، يحتاج إلى لجنة تحقيق. وجبتان؟ دراسة جدوى. أما وجبة واحدة، فباتت تُسوَّق على أنها «نظام صحي حديث» لتخفيف الوزن وتحسين اللياقة، وربما لتحسين المزاج أيضاً، لأن الجوع يجعلك ترى العالم بلون واحد، هو لون الفاتورة!

حتى عبارة: «بناكل حتى لو خبز حاف»، لم تعد واقعية، بل بندًا ماليًا يحتاج إلى موافقة لجنة المشتريات المنزلية، وتوقيع ثلاث نسخ، وربما شاهدين.

نحاول بما بقي لدينا من «عقل» اختراع معادلة عبقرية تجعل الراتب يقوم بواجباته كاملة قبل أن «يعطيكم عمرو» في الأسبوع الأول. والحقيقة أن السواد الأعظم من العائلات لم تعد تخطط للمستقبل، بل للمساء فقط، لأن الوصول إلى وجبة الغد أصبح إنجازاً يستحق الاحتفال، وربما التقسيط أيضاً.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
www.ninarpress.net
العدد 48 الأحد 27 أيلول 2026

الأناناس: فاكهة تدعم الهضم والقلب وصحة البشرة

يُعد الأناناس فاكهة غنية بالعناصر الغذائية والمركبات المضادة للأكسدة، مثل الفلافونويدات والمركبات الفينولية وفيتامين «سي»، التي تساعد على مقاومة الجذور الحرة المرتبطة بالإجهاد التأكسدي وبعض الأمراض المزمنة. وقد يتفوق محتواه المضاد للأكسدة أحياناً على فواكه أخرى.

ويحتوي الأناناس على إنزيم البروميلين، الذي يساعد على هضم البروتينات وتحسين امتصاصها، وقد يكون مفيداً لمن يعانون من قصور البنكرياس. كما تشير أبحاث أولية إلى دوره في تخفيف الالتهاب والتورم والكدمات بعد بعض الجراحات، ودعم التعافي بعد التمارين، رغم الحاجة إلى مزيد من الدراسات.

وقد تسهم مضادات الأكسدة فيه في دعم صحة القلب وخفض الدهون، لكن الأدلة الحالية تستند بدرجة كبيرة إلى دراسات حيوانية. ويوفر كوب من الأناناس نحو 79 ملليغراماً من فيتامين «سي»، الضروري لإنتاج الكولاجين وحماية البشرة، إضافة إلى النحاس والمنغنيز المهمين لصحة العظام، فضلاً عن احتمال تخفيف أعراض التهاب المفاصل.

ورغم فوائده، ينبغي تناوله باعتدال؛ فالإفراط قد يسبب تهيج الفم والمريء وتآكل مينا الأسنان أو الحساسية. كما يحتوي الكوب على نحو 22 غراماً من الكربوهيدرات، ما قد يرفع سكر الدم، خصوصاً لدى مرضى السكري.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
أسبوعية – سياسية – ثقافية
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

المشرف العام: أسامة آغي

هيئة التحرير: د. باسل أورفه لي، خالد الوهب، خالد معماري، خالد المحمد

لإعلاناتكم: +963 957 244 920، +963 933 590 227

العمليات الفنية: نينار برس NINAR PRESS، مطبعة دار العلم – دمشق

www.ninarpress.net
x.com/NinarPress
facebook.com/ninarpress
ceo@ninarpress.net
+963 981 43 46 20
+90 543 430 55 31
@ninarpress6281
t.me/ninar_press